الفصل الثاني عشر

منهجية البحث الوثائقي والتاريخي

أولاً – نطاق وأهمية البحث الوثائقي : يعود مصطلح البحث الوثائقي إلى النشاطات العلمية، التي يقوم بها الطالب الباحث لتعلم الحقائق والمبادئ الجديدة، عن طرق دراسة الوثائق والمسجلات . وعلى الرغم من أن هذا النوع من البحوث، يمكن أن يستخدم في جميع المجالات الأكاديمية، إلا أنه ذو أهمية خاصة في دراسة التاريخ والآداب واللغات والإنسانيات على وجه العموم، ويستخدم علماء التاريخ هذه الطريقة بشكل ثابت، مما أدى إلى تسميتها في كثير من الأحيان بالطريقة التاريخية .

وينبغي أن نشير في هذا المجال إلى أن التاريخ ليس مجرد قائمة بالأحداث في ترتيبها الزمني، أنه السجل الدال على إنجازات الإنسان، إنه رواية حقيقية متماسكة للعلاقات بين الأشخاص والأحداث والزمان والمكان .

والناس يستخدمون التاريخ لفهم الماضي، ومحاولة فهم الحاضر على ضوء الأحداث والتطورات الماضية، ويمكن أن يواجه التحليل التاريخي نحو شخص معين، نحو فكرة، نحو حركة، أو نحو مؤسسة أو هيئة معينة، ومع ذلك فلا يمكن أن يعامل كل واحد من هذه الجوانب في عزلة عن الجانب الآخر، فلا يمكن مثلاً أن تخضع شخصاً ما للبحث التاريخي، دون اعتبار لتفاعله مع الأفكار والحركات والمؤسسات القائمة في عصره، وتحدد البؤرة (وهي الشخص الذي تخضعه للبحث في هذا الحالة) نقطة التركيز فقط، التي يوجه إليها باحث التاريخ انتباهه .

وعلى الرغم من أن البحث الوثائقي ذو أهمية بالغة في فحص أحداث الماضي (في الواقع هذا النوع من البحث هو الطريقة العملية الوحيدة) إلا أن البحث الوثائقي يمكن استخدامه كذلك بشكل مفيد في دراسة الأمور الجارية، وعلى سبيل المثال، فقد استطاع أخصائيو الشفرة والكتابة السرية الأمريكيون أن يستعينوا بطرق البحث الوثائقي لحل شفرة العدو وبالتالي ترجمة رسالاته العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية، أي أننا

لا ينبغي أن نعتبر البحث الوثائقي محدوداً بالدراسات التاريخية .

وربما تعتبر هذه الطريقة التي تتصل بتجميع وتحليل البيانات والمعلومات أقدم شكل من أشكال البحث الحقيقي، ولقد استخدمها المؤرخون اليونان القدماء، واستخدمها أرسطو في دراسته عن الدمار والشعر اليوناني، ولقد طرأ على هذه الطريقة الوثائقية الكثير من التنقيح في العصر الحديث، وبالتالي أصبحت أكثر دقة مما كانت عليه أيام الفلاسفة وعلماء التاريخ اليونان .

ويتضمن البحث الوثائقي بصفة أساسية وضع الأدلة المأخوذة من الوثائق والمسجلات مع بعضها بطريقة منطقية، والاعتماد على هذه الأدلة في تكوين النتائج التي تؤسس حقائق جديدة أو تقدم تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو عن الدوافع والصفات والأفكار الإنسانية .

وعلى الرغم من أن هذه العلمية مطبقة بطريقة أشمل فيما يتعلق بالوثائق الإنسانية، إلا أنها يمكن أن تكون مفيدة أيضاً في دراسة المسجلات – غير الإنسانية – ذات الأشكال المتعددة ؟ ففي الجيولوجيا مثلاً يمكن دراسة تطور الأرض عن طريق تجميع ودراسة الصخور والحفريات من الطبقات المختلفة . فالوثائق التي يتم فحصها في هذه الحالة ليست مسجلات مكتوبة أو حتى آثاراً ومخلفات للنشاط الإنساني، فهذه المسجلات هي مجرد حقائق طبيعية تمثل سجلاً للأحداث، يمكن ملاحظته، كما تتصف هذه الحقائق بالاستمرار والدوام إلى حد كبير، فالحفريات نفسها تدلنا على حياة ما قبل التاريخ، بطريقة أفضل وأكثر أصالة مما يمكن أن نتعلمه من المسجلات المكتوبة مهما كانت كاملة ودقيقة .

وقبل أن نتناول كيفية دراسة الوثائق فيمكن أن نتساءل أولاً لماذا ندرس الوثائق أصلاً ؟ أن الإجابة عن ذلك تتصل برغبة الإنسان في التعلم . وسواء كانت هناك فائدة أو قيمة علمية من دراسة التاريخ الإنساني المسجل (أو عصور ما قبل التاريخ) أو لم تكن هناك قيمة فعلية، فإن معظمنا يهتم بالتعلم والتأمل في الأحداث الماضية .

إن حسب الاستطلاع إذن، سيزودنا بتبرير كاف على أية حال بالنسبة للدراسة الوثائقية، ومع ذلك فيبدو أن هذه الوسيلة تمدنا ببعض التعميمات – بناء على الأحداث الماضية – والتي يمكن أن ترشدنا في سلوكنا الحاضر .. هذا فضلاً عن أن الأفكار

والاتجاهـــات الجاريـــة تبدو مفهومة بطرقة أفضل عندما نتعرف على أصولها والخطوات التـــي تمـــت خلال عملية النمو، ومعنى ذلك أن الوثائق لا تعتبر ذات قيمة أثرية فحسب، ولكـــنها تعطيـــنا قـــوة مـــتزايدة لفهم الطبيعة وفهم أنفسنا، ونحن ندرس سجلات الماضي والحاضر لفهمها واكتشاف الحقائق منها وكذلك لتعلم أشياء وحقائق عن مؤلفيها وواضعيها (فـــي حالة المسجلات الإنسانية) . وأخيراً فنحن ندرس الوثائق للوصول إلى التعميمات (الفروض أو النتائج) عنها .

1- التاريخ والعلم : هناك اختلاف في الرأي حول نشاطات الباحث التاريخي وهل تعتبر جهـــوده علمية أم لا ؟ وهل هناك شيء اسمه البحث التاريخي ؟ ويمكن أن نعرض وجهة نظر أولئك الذين يتخذون الموقف السلبي نحو البحث التاريخي في البنود التالية :

1- على الرغم من أن غرض العلم هو التنبؤ، فإن البحث التاريخي لا يستطيع دائماً أن يعمم على أساس الأحداث السابقة، ذلك لأن الأحداث السابقة كانت غالباً غير مخططة أو أنهـــا لـــم تتطور كما هو مخطط لها، لأن هناك عوامل أخرى كثيرة لا يمكن التحكم فـــيها، وكذلـــك لأن تأثير واحد أو عدد قليل من الأشخاص كان حاسماً، وعلى ذلك فإن نفس النموذج بما يشمل من عوامل سوف لا يتكرر أبداً .

2- يعـــتمد الباحث التاريخي بالضرورة على الملاحظات التي يبديها الآخرون وغالباً مـــا يشـــك فـــي نـــزاهة وكفاءة هؤلاء الشهود نظراً لتحيزاتهم الشخصية، ومعنى ذلك باختصار أن الموضوعية في البحث التاريخي أمر مشكوك فيه .

3- أن الباحـــث التاريخـــي يشـــبه كثيراً ذلك الشخص الذي يحاول استكمال " ألغاز الصور المقطوعة " حيث لا توجد أجزاء كثيرة من تلك الصور، وعلى أساس الدليل غير الكامل، فيجب على الباحث إذن أن يملأ الفراغات باستنتاج ما حدث وسبب حدوثه.

4- أن الـــتاريخ لا يعمـــل في نظام مقفل . مثل ما يحدث في معمل العلوم الطبيعية، فالباحـــث التاريخـــي لا يســـتطيع أن يـــتحكم في ظروف الملاحظة ولا يستطيع تناول المتغيرات ذات الأهمية والدلالة .

أمـــا أولـــئك الذين يعتبرون أن البحث التاريخي له بعض صفات البحث العلمي فيعتمدون على المبررات التالية :

1- يحـــدد عالم التاريخ مشكلة معينة للبحث، ويضع الفروض أو الأسئلة التي تتطلب

إجابة عليها، وهو يجمع ويحلل البيانات والمعلومات الأولية وهو يختبر الفرض حتى يثبت اتفاقه أو عدم اتفاقه مع الدليل، وهو يضع أخيراً التعميمات والنتائج .

2- على الرغم من أن عالم التاريخ قد لا يكون قد شهد حادثاً معيناً، كما أنه لم يجمع بياناته مباشرة في كثير من الأحيان ومع ذلك فلديه شهادة العديد من الشهود الذين حضروا الحدث ورأوه من مختلف جوانبه، ومن الممكن أن تزودنا الأحداث التالية بمعلومات إضافية غير متوفرة للمشاهدين المعاصرين، فعالم التاريخ إذن يخضع دليله بشدة للتحليل النقدي وذلك للتعرف على أصالته وصدقه ودقته .

3- عندما يقرأ عالم التاريخ نتائجه فإنه يستخدم قواعد الاحتمالات المتشابهة كتلك التي يستخدمها علماء العلوم الطبيعية .

4- على الرغم من أن عالم التاريخ لا يستطيع التحكم في المتغيرات بصفة مباشرة، فإن هذا العيب ليس قاصراً على المنهج التاريخي، بل هو يميز البحوث السلوكية كلها خصوصاً تلك التي لا تستخدم فيها البحوث المعملية . وذلك مثل الاجتماع والسياسة وعلم النفس الاجتماعي والاقتصاد وغيرها .

وعلى كل حال، فإن أكثر العوامل التي تحد من فعالية المنهج الوثائقي، هو أنه "غير مباشر " أي أنه يجب أن يعتمد على المصادر الأخرى . والطريقة أو المنهج الوثائقي هو منهج نقدي، وبالتالي فإن المصادر معرضة للنقد الخارجي والداخلي، والنقد الخارجي يتصل بأصالة الوثيقة أي بشكلها وبمظهرها، ولكن النقد الداخلي يتعلق بمعنى الوثيقة ودرجة اتصالها بالحقيقة .

إن تفسير المسجلات هو النقطة المركزية في البحث الوثائقي، ولما كانت هذه المسجلات والوثائق هائلة الحجم أحياناً، فينبغي على الباحث أن يتعلم طريقة المعاينة وحسن الاختيار منها، حتى يستوفي البحث أركان الدراسة من جوانبها المختلفة .

2- أنواع الدليل التاريخي : هناك مصادر أو أدلة أولية أخرى ثانوية، والمصادر الأولية هي تلك المعاصرة للحدث أو الشخص أي أنها أقرب ما يمكن للحدث، أما المصادر أو الدليل الثانوي فهو غير المعاصر للأحداث أي أنه ليس هناك حلقة مباشرة بينه وبين الحدث، وعلى الرغم من أن الدليل الأولي هو أساس البحث الوثائقي والتاريخي، إلا أن الدليل الثانوي قد يكون له نفس أهمية الدليل الأولي . هذا وتتجمع البيانات والمعلومات في

البحث الوثائقي من مصادر عديدة منها :

1- المدونات والوثائق الرسمية : وهذه يمكن أن تشمل المسجلات الشرعية (التي تصدرها المحاكم مثلاً) القوانين وغيرها من الأحكام التشريعية، ومضابط الاجتماعات والتقارير الإدارية (كالتقرير الرسمي لمؤسسة حكومية أو مدير جامعة لمجلس الجامعة...الخ) تقارير اللجان في المنظمات والنوادي المختلفة، التقارير السنوية، الشهادات الشرعية الخاصة بالأفراد (العقود والاتفاقات) أو التي تمنحهم قوة معينة على أفراد أو جماعات آخرين (كالإجازات والمواثيق .. الخ) وغير ذلك من الوثائق المشابهة التي تدل على القرارات والأعمال الرسمية .. وهذه الوثائق تشكل من غير شك مصادر للمعلومات الدقيقة نظراً لحرص الجهات الرسمية على دقة هذه الوثائق واكتمالها وحفظها بعناية .

2- التقارير الصحفية : على الرغم من أن هذه التقارير لا تكون دائماً دقيقة في التفاصيل التي تنشرها (وحتى الحقائق يمكن أن تفسرها أو تعرضها بأكثر من طريقة واحدة) فإن هذه التقارير – خصوصاً تلك التي تنشر في الصحفية أو الصحف المحترمة – تزودنا عادة بالحقائق الضرورية، وتعتبر سجلا دائماً للأحداث التي تحدث يوماً بعد يوم في العالم. وتزداد أهمية الصحف كمصادر للمعلومات، عندما لا تكون هناك رقابة عليها في البلد الذي تصدر فيه، ومع الرقابة تصبح الصحف مجرد وسط إعلامي للدعاية الرسمية حيث تميل نحو التحيز السياسي أو الاقتصادي وتتشكل الافتتاحيات وكتابات التحرير طبقاً لذلك، ولكن يجب على كل حال أن نميز بين التقرير الحقيقي والتعبير عن الرأي (كما هو الحال في مقال رئيس تحرير إحدى المجلات)، ومن الواضح أن الصحف والمجالات لا تكون بدقة واكتمال المصادر الرسمية أو العلماء، وعلى ذلك فعلى الباحث أن يستخدم الصحف والمجلات عند عدم توفر المسجلات الرسمية .

3- تقارير شهود العيان عن الأحداث : إذا لم يستطع الباحث أن يشهد الأحداث بنفسه (وهذا ما سوف يحدث عادة خصوصاً فيما يتعلق بالقضايا التاريخية) فإن وجود أحد الأشخاص الذين شهدوا الأحداث يعتبر مصدر للمعلومات مرغوباً فيه، وتأخذ هذه الشهادة الشكل الشفوي (عندما يتحدث الباحث مع الشاهد) أو تأخذ شكلاً مكتوباً . فعند دراسة

أحـــوال المدارس في سورية منذ قرن مثلاً، فمن المفيد التحدث إلى شخص تعلم أو درس في إحدى هذه المدارس التي تعتبر نموذجاً لمدارس هذا الوقت .

ونظـــراً لعدم الاطمئنان إلى الذاكرة الإنسانية . فإن شهادة شاهد عيان " مكتوبة " وقـــت الأحداث نفسها سوف تكون أكثر ثقة من محاولة الشخص تذكر الأحداث بعد مضي وقـــت طويـــل علـــيها، أي أن التقرير أو السجل المكتوب يبدو عادة أكثر مدعاة للثقة من التقرير الشفوي، وإن كان ذلك ليس صحيحاً على إطلاقه .

4- المصـــادر الشخصـــية (كالرســـائل والمفكـــرات) : يفترض أن الأوراق الشخصية كالرســـائل والمفكرات لم يكتبها أصحابها بغرض النشر، وعلى ذلك فهي تكشف معلومات عن الأحداث أكثر تفصيلاً وصراحة مما تفعله الوثائق والمسجلات العامة . وهذه البيانات والمعلومـــات التـــي يســـتقيها الباحث من الكتابات الشخصية، تعتبر ذات أهمية في عمل الدراسات البيوجرافية (تاريخ الأشخاص) .

5- المذكـــرات والـــتراجم : وهـــذه المصـــادر – إذا كانت موثوقاً بها – تكون مفيدة في مـــراجعة الحقـــائق المتوفرة فعلاً عن حياة الشخص، ولكن هذه المصادر نادراً ما تؤسس حقـــائق جديدة، ومن المفضل الاستعانة بالمصادر المباشرة والأصلية (كما ذكرنا مسبقاً) إذا أمكـــن الحصـــول عليها، كما أن المعلومات المنشورة في قصة حياة الأشخاص الذين تهمنا مذكراتهم يمكن أن تفيد في تتبع نمو وتأثير بعض الحركات أو الأفكار التاريخية، إن حـــياة وأفكار الرجال الذين وضعوا الدساتير الأولى في حياة الأمة، أو أولئك الذين قاموا بالثورة الوطنية – لها أهمية بالغة في الدراسات السياسية والاجتماعية والتاريخية وغيرها.

6- الدراســـات والكـــتابات التاريخية : وإذا اعتمدت هذه الدراسات على الفحص العلمي، فـــإن الكـــتابات التاريخية يمكن استخدامها بعض الثقة، وإن كان فحص المواد والمصادر الأصيلة يكون أفضل دائماً،إن المستخلصات التاريخية تعتمد عادة على المصادر المباشرة.

7- الدراســـات الوصـــفية التـــي تمت في وقت سابق : إذا لم يكن بالإمكان تكرار نفس الدراسات العلمية التي تمت في وقت مسبق (مثل القيام بتجارب أو دراسات مسحية) فإن هذه الدراسات تصبح مصدراً وثائقياً للمعلومات، وتقرير الدراسة يستخدم بنفس الطريقـــة التي تستخدم بها أي وثيقة تاريخية أخرى .

8- الكتابات الأدبية والفلسفية : إن الإنتاج الأدبي كالأشعار والروايات المسرحية والمقالات، يمكن أن تزودنا بالمعلومات عن الأحداث الفعلية، ولكن الباحث يميل غالباً إلى فحص هذا الإنتاج بالنسبة للأفكار التي تحتويها، وفي الدراسات الأدبية واللغوية فإن الكتابات نفسها تشكل المصدر الضروري الحقيقي الوحيد عن البيانات والمعلومات .

9- البقايا الأثرية والجيولوجية : وعلى الرغم من أن هذه المسجلات لا تعتبر وثائق كالمسجلات المكتوبة إلا أن الطريقة وهي تكشف عن بيانات تستخدم في تكوين النتائج والفروض .

10- متنوعات وأعمال أخرى : وهذه تشمل الأعمال الفنية والموسيقية والآثار والمخلفات وغيرها من مصادر المعلومات المختلفة التي تعتبر مصادر وثائقية هامة في أنواع معينة من البحوث أو في حالة عدم وجود معلومات وبيانات أخرى .

إن العمل الرئيسي الذي يواجه الباحث الذي يقوم بحل مشكلة تتطلب الدليل الوثائقي، هو تحديد واختيار الوثائق نفسها، وهذه الوثائق قد لا تكون سهلة المنال وتحتاج إلى عمل وصبر عظيمين لاكتشافها والحصول عليها . والمشكلة التي تتضمن البحث الوثائقي، لا يمكن حلها دون فحص المواد التي تحتوي على الدليل الضروري .

3- أهمية المصادر الأولية : من الأمور المتفق عليها أن الباحث لا ينبغي أبداً أن يستخدم نسخة من إحدى الوثائق إذا كان باستطاعته أن يرى الأصل، وعلى الرغم من أن صورة الوثيقة (إذا أحسن تصويرها) تكفي أحياناً كبديل للأصل إلا أن الباحث ينبغي أن يكون حريصاً على الإطلاع على الوثيقة الأصلية، ويزداد هذا الحرص إذا كانت الوثيقة (منشورة)، ذلك لأن الخطاب المخطوط فعلاً (الوثيقة) قد يدخل عليه بعض الأخطاء التي تغير من معالمه الأصلية والغرض منه .

والوثيقة التي تعتبر مصدراً أولياً هي في معظم الأحوال المسجل المكتوب لما رآه الكاتب فعلاً أو سمعه . ويمكن أن يكون التقرير الصحفي مصدراً أولياً إذا شاهد المراسل الصحفي بنفسه الحدث الذي يكتب عنه، ولكن المواد التي يقتبسها مؤلف معين من كتابات مؤلف آخر، لا يمكن اعتبارها مصدراً أولياً، وعلى الباحث قبل أن يستخدم هذه المعلومات والبيانات أن يطلع على الأصل المنشور أو غير المنشور للمواد التي اقتبس منها . والكتب والحوليات والموسوعات وغيرها من المصادر التي تنشر الملخصات والموجزات لا تعتبر

مصـــادر أولـــية، ذلك لأن هذه المراجع تعتمد في الأفكار والحقائق التي تنشرها لا على الملاحظة المباشرة ولكن على كتابات الآخرين .

والمعلومـــات والبـــيانات التي تمر على أيد كثيرة قبل أن تصل إلى يد الباحث – شأنها في ذلك شأن الإشاعات – لا تحمل إلا قليلاً من الشبه مع النص الأصلي .. والسبب فـــي ذلك يعود إلى الأخطاء المقصودة أو غير المقصودة التي يقوم بها كاتب الآلة الكاتبة أو الطـــابع أو المحرر .. الخ، وقد أثبت البحث الدقيق في كثير من الحالات أن النصوص الأدبـــية أو التصريحات السياسة التي كانت تعزى لأفراد معينين، هي بعيدة كل البعد عما كتـــبوه أو قـــالوه، وعلى ذلك فإن الأساس الثابت الوحيد للنتائج التي يمكن أن يصل إليها الباحـــث في البحوث الوثائقية إنما يعتمد على استخدام المصادر الأولية، أي تلك المصادر القريـــبة على قدر المستطاع من الظاهرة الفعلية التي تخضع للبحث، ويذهب الباحث إلى أن الوثيقة المفقودة هي كصفحة انتزعت من كتاب تاريخ الإنسان ..

4- التقيـــيم الخارجي للوثائق : ويتصل هذا التقييم بالتعرف على أصالة الوثيقة (وهناك التقيـــيم الداخلـــي الـــذي يهـــتم بمعنى ودقة وقيمة البيانات التي تحتويها الوثيقة) إن عدد المزوريـــن فـــي التاريخ الإنساني كبير فضلاً عن أن هناك دائماً فرصة وجود خطأ غير مقصـــود .. ومـــن أشهر قصص التزوير في التاريخ الغربي قصة تزوير المشهورة باسم (هـــبة قســـطنطين)، وقـــد حدثت في القرن الثامن – وعلى الأرجح بواسطة أحد رجال الكنيســـة – وقد خولت الوثيقة المزورة للإمبراطور السلطة السياسية على جميع قطاعات إيطالـــيا . وهـــذه وغـــيرها كثير من الوثائق المزورة والتي عرفت باسم الأحكام البابوية الـــزائفة، وقـــد كشـــف عـــن زيفهـــا فـــي القرن الخامس عشر عالم الإنسانيات الشهير **(لورنتيوس فالا) .**

وهـــناك كثـــير من التزوير يقوم به بعض المؤلفين والناشرين لإعادة طبع كتب معيـــنة يعتقد بأنها نادرة ثم يبيعونها بأغلى الأثمان، بالإضافة إلى تزوير الوثائق ونشرها لتحقيق أهداف مالية أو سياسية أو قانونية معينة .

ومن القصص المشهورة عن هذا التزوير الرسائل الشخصية التي كتبها (لينكولن) بخـــط يـــده وظهـــرت فـــي السوق مليئة بالأخطاء الواضحة والتي يسهل إثبات تزويرها وزيفها، وفي أحد هذه الخطابات أشار (لينكولن) إلى ولاية كانساس في فترة لم تكن هذه

الولاية قد أصبحت جزءاً من الولايات المتحدة بعد .

وهـذه المحاولات يمكن أن يثبت تزويرها وزيفها بالتقييم الخارجي الدقيق الهادئ لكـل وثـيقة موضع الدراسة، وهذه القاعدة تنطبق على الوثائق " الجديدة " بصفة أساسية، أي تلـك الوثائق التي لم تقيم بعناية في الماضي .. وهناك في كل مجال أكاديمي وثائق لا حصـر لها والتي أصبحت أصالتها ثابتة، ومع ذلك فينبغي على الباحث – كقاعدة عامة – أن يتبـنى موقف الشك ولا يأخذ أي شيء كقضية مسلمة . ويدرك الباحث أهمية الفحص المقارن للمسجلات المكتوبة – خصوصاً المسجلات غير الرسمية – بالمخطوطة المكتوبة بخط يد الشخص نفسه، وذلك للتعرف على درجة التشابه أو الاختلاف بين الخطين، ومع ذلك فمن العسير تحديد كاتب وثيقة معينة بطريقة لا ينالها الشك . وحتى التوقيع يمكن أن يسـبب مشاكل للتأكد من صحته، وهناك بالإضافة إلى طريقة المقارنة المذكورة، وسائل أخـرى لتقيـيم أصالة الوثيقة مثل التحليل الكيميائي والطبيعي للمادة التي كتبت عليها. لقد تغـير فن صناعة الورق بالتدريج على مر السنين، ويمكن للباحث أن يحدد تاريخ الوثيقة بمعـرفة مكان وزمان صناعة الورق، وينطق هذا التحليل الكيميائي على الحبر المستخدم فضلاً على طريقة الإخراج وسلامة الحروف والطباعة وحجمها وشكلها ما كان مستخدماً منها في ذلك الوقت .

ويسـتعين الباحـث فـي التأكد من ذلك لا بالمعمل الكيميائي فحسب، بل العدسة المكـبرة والميكروسـكوب، والكاميرا، وغير ذلك من الوسائل التي تحدد درجة أصالة أو زيف الوثائق، كالأشعة فوق البنفسجية والتصوير بالفلوريسنت ... الخ .

وعلـى كـل حال فالوثائق بالنسبة للباحث هي بمثابة الشاهد للمحامي في قاعة المحكمة، أي أن الوثـائق هي مصادر للمعلومات يجب استخراج البيانات والمعلومات المتعلقة منها، وقبل أن تقبل المحكمة شهادة الشاهد فإنها تتأكد من هويته وتقيم مقدار الثقة فيه .

وهـناك بعـض الأسئلة القليلة التي يحرص الباحث على الإجابة عليها عند فحص الوثيقة وأهمها :

- من الذي ألف هذه الوثيقة ؟
- هل العلاقة بينه وبين الوثيقة علاقة طبيعية ومقبولة ؟
- هل موضوع الوثيقة يمكن أن يكون داخل نطاق معارف هذا المؤلف ؟

– هل يمكن أن يكون المؤلف في المكان المعين وفي الزمن المعين بالوثيقة ؟

– هـل المعلومـات الموجـودة بالوثيقة قد وضعها المؤلف بنفسه في الوثيقة أم أنه نسخها ونقلها عن شخص آخر ؟

– هـل البـيانات والمعلومات الموجودة بالوثيقة تتفق مع المستوى المعروف لذكاء المؤلف وتعليمه وخبرته ومزاجه وطباعه ؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة – وغيرها كثير – تساعد الباحث على الوصول إلى حكم سليم بالنسبة لأصالة الوثيقة من عدمها .

5- التقيـيم الداخلي للوثائق : إذا كان التقييم الخارجي يهتم بهوية الوثيقة وأصالتها، فإن التقيـيم الداخلي يهتم بما تحتويه هذه الوثيقة، بما تقوله، بمعناها، بدقتها، وبالثقة العامة في المعلومـات الموجـود بها، أي أنه عندما تثبت أصالة الوثيقة، فإن الباحث يجب أن يسأل نفسـه عن دلالتها كمصدر للمعلومات . وكذلك عن أي نوع من البيانات تزودنا به الوثيقة لخدمـة الغـرض الـذي نحن بصدده، وهو حل مشكلة البحث . فعندما نتناول المسجلات المكـتوبة يجـب أن نتأكد من معاني الكلمات والرموز الموجودة بها فكثيراً ما يحدث أن تكـون لغـة المخطوطـة أو الوثيقة مميزة لفترة من الفترات (اللغة العربية في العصر الجاهلـي، اللغـة الإنجلـيزية القديمـة) والتي لا تستخدم كثير من تعبيراتها في الوقت الحاضـر، وفـي أحيان أخرى قد يستلزم الأمر حل شفرة أو رموز سجل معين كتبن به مذكرات أحد الزعماء أو مشاهير الأدب أو الفن ...الخ .

لقـد اكتشـف الباحثون علامات غريبة وصوراً على الآثار الحجرية وعلى ورق الـبردى فـي مصـر، كمـا اكتشف الباحثون صور أخرى وعلامات من نوع آخر على أقـراص الطيـن المحروق في أرض ما بين النهرين (العراق) وقد ظلت هذه العلامات والصـور سـنين طويلة دون ترجمة مدلولها، وفي حوالي عام 1800 استطاع (**جورج فدريدريـخ جروتيفيـند**) أن يكشـف أسرار الكتابة المسمارية الآشورية في بلاد فارس القديمة، كما استطاع (فرانسوا شامبليون) بعد ذلك بحوالي عشرين عاماً أن يترجم اللغة الهيروغليفية في مصر القديمة عن طريق دراسته لحجر رشيد .

هذا ويحتل تفسير النصوص أهمية كبيرة في كثير من الدراسات الأدبية والفلسفية والدينية والسياسية وغيرها حيث تدرس الكلمات والمصطلحات في بعض الأعمال دراسة

عميقة للتعرف على المعنى الذي يقصده الكاتب .

وقـد يكون دراسة عصر المؤلف أو بلده عنصراً أساسياً وضرورياً لفهم كتاباته، ذلك لأن ما يقصده الناس بمصطلحات أو تعبيرات معينة في زمن معين قد يكون له معنى ومدلـول آخر عن إستخدام الناس في الزمن المعاصر، وعلى سبيل المثال فقد كان، الناس أيـام الكاتب (شوسر) يستخدمون في كتاباتهم الأرقام 20، 50 للدلالة على " عدد كبير " ونتيجة ذلك عندما تحدث (شوسر) عن ملكيته لعشرين كتاباً، فإن الباحثين يفسرون ذلك لا بمعـنى العـدد المحدد وهو " عشرين " بل يفسرون ذلك على أن (شوسر) كانت له مكتبة بها كتب كثيرة، وربما نستخدم نحن الآن مصطلح " ألف صنف وصنف " لا للدلالة على عدد معين ولكن للتعبير عن عدد غير محدد من الأصناف .

إن تفسير معنى الوثيقة يمكن أن يكون شيئاً في غاية السهولة كما يمكن أن يكون شـيئاً بالغ التعقيد لذا يتطلب في بعض الأحيان المعرفة الدقيقة بالتاريخ واللغات والسياسة والاقتصـاد والاجـتماع وعلم النفس وغيرها من الدراسات .. وفهم المقصود بالوثيقة ذو أهمـية بالغـة إذا أراد الباحـث أن يعتمد على المعلومات والبيانات الواردة بالوثيقة لحل المشكلة التي تواجهه .

6- دقـة الوثـائق وصدقها : و إذا ما تحددت المعاني الموجودة بالوثيقة تحديداً واضحاً، فـإن الخطـوة التالية في تقييم الوثيقة داخلياً هي تقدير دقة وصدق هذه المعلومات الواردة بالوثـيقة، ويجـب علـى الباحـث أن يتساءل عن مقدار كفاءة المؤلف ونزاهته وسمعته واهـتمامه بالموضـوع ؟ وهل كانت له وجهة نظر خاصة متميزة ؟ وهل قام بملاحظاته بنفسـه أم أنه نقل عن الآخرين ؟ ومن المعروف أن اثنين ممن رأوا نفس الحدث قد يكون لهمـا تفسـيرات مخـتلفة تبعاً لأسباب وتبريرات كثيرة، وإذا ما حدث نزاع بين العمال وأصـحاب العمـل، فـإن ممثلي أولئك وهؤلاء غالباً ما يختلفون لا على تفسير الأحداث فحسب بل على وصف وبيان الحقائق المتعلقة بالموضوع، وخلاصة هذا كله أن الباحث لا يسـتطيع أن يتقبل المعلومات الواردة حتى في الوثائق الأصلية على علاتها وطبقاً لتفسير صـاحبها، بـل يجـب على الباحث أن يستخدم كل وسيلة ممكنة للتأكد من مقدار صدق الكاتـب والـثقة فـيما يكتبه، وعلى العموم ففي واقع الأمر، ليس هناك وثيقة تثبت دقتها المطلقة واكتمال معلوماتها عند فحصها الفحص العميق، ذلك لأن أخطاء الإنسانية تزحف

فـــي كـــل مكان . وغاية ما يمكن أن نقوله هو أن بعض الوثائق فقط تثبت صحته ودقتها واكتمالها أكثر من غيرها .

7- **بعـــض المخاطـــر في استخدام الوثائق :** لقد تركز اهتمامنا السابق على المزالق التي تتصـــل بالوثيقة نفسها في أصالتها وصلاحيتها كدليل ودقتها، وغير ذلك، وهناك مخاطر رئيسة في استخدام هذه الوثائق، أولها هو عدم كفاية المعلومات والبيانات فيها . وثانيها : الاختيار غير السليم للمعلومات من هذه الوثائق، أي أخذ حقائق مبتسرة وإظهار جزء من الدليل وإغفال الجزء الآخر .

8- **أشـــكال الدراسة الوثائقية :** لما كانت جميع المعلومات عن الماضي تأتينا من الوثائق والمســـجلات فـــإن طـــريقة البحث الوثائقي هي الطريقة الوحيدة في الدراسات التاريخية، ولكـــن طـــريقة البحـــث الوثائقي تلعب دوراً هاماً كذلك بالنسبة للدراسة العلمية المتعمقة وتتناول خطوط هذه الدراسة ميادين كثيرة منها :

أ- تاريخ الحياة .

ب- تاريخ المؤسسات والهيئات .

ت- المصادر والتأثيرات .

ث- التحرير .

ج- تاريخ الأفكار .

ح- الببليوجرافيا .

ويعنـــي البحـــث البـــيوجرافي تحديـــد وتقييم الحقائق الأساسية عن حياة وشخصية وإنجازات شخص هام في مجال البحث الدراسي، فعالم الأدب سيتقصى حياة رجال ونساء الأدب، ودارس التربـــية ســـيتعرف علـــى رجـــال التعلـــيم، والعـــالم يهتم بحياة العلماء الآخرين وهكذا ...الخ وهؤلاء جميعاً يجب أن يستخدموا طريقة البحث الوثائقي، ذلك لأن الحقـــائق الضرورية لتاريخ حياة الشخص لا يمكن تجميعها بالتجربة أو المسح أو دراسة الحالة، ويصدق تاريخ الأفراد على تاريخ المؤسسات والهيئات .

أمـــا بالنسبة لدراسة المصادر والتأثيرات فهذه تتضمن محاولة تعلم كيفية تأثر أفكار الشخص (أو الجماعة) وكتاباته وإنجازاته الأخرى، بعوامل التعليم والأصدقاء المحيطين بـــه، والقراءة وأحداث حياته اليومية والبيئة المحيطة به، وتتم هذه الدراسة باكتشاف الدليل

الواضـــح عـــن هذه التأثيرات في كتابات الشخص أو تصريحاته الشفوية أو سلوكه العام، ففـــي الأدب مـــثلاً نجد كتاباً معيناً متأثراً بكاتب آخر، ونحن نذكر أن داروين قد تأثر في نظرية " الصراع من أجل البقاء " بأفكار (مالتوس) عن السكان وهكذا ...

أمـــا بالنسبة لتحرير عمل أو أعمال مؤلف معين، لإنتاج نص حديث يصلح للقراءة أو نشـــر وثـــيقة نـــادرة ذات أهمـــية ودلالة في مجال معين، هذه وغيرها من النشاطات الأكاديمـــية المشـــابهة تعتبر شكلاً مفيداً من أشكال الدراسة الوثائقية، وقد يعنى ذلك أحياناً مجـــرد إعادة طبع مؤلف عام، ولكن اختيار هذا المؤلف ليس بالأمر السهل، كما قد تكون الـــترجمة أحـــد أوجـــه نشاط عملية التحرير، إن دراسة تاريخ الأفكار يتطلب تتبع الآراء والموضـــوعات الفلســـفية والعلمية من أصولها وأشكالها الأولى خلال مراحل تطورها أو تتـــبع التغييرات التي حدثت في التفكير الشعبي واتجاهات الناس على مدى فترة معينة من الزمـــن، وفكـــرة نظرية التطور البيولوجي مثلاً يمكن تتبعها من أصلها القديم أيام الفلسفة اليونانية أو قبل ذلك حتى الوضع الحاضر وتأثير العلم الحديث .

وأخـــيراً فإن تجميع ببليوجرافيا موضوعية يتطلب البحث الوثائقي أيضاً ؛ ذلك لأن الببليوجرافـــيات تقدم للعلم والبحث خدمات أساسية وضرورية بما تقدمه للباحثين من قوائم بالأعمال والبحوث التي تمت في مجال محدد، وبالتالي تعمل الببليوجرافيات على اختصار الوقت الذي ينفقه الباحث في تحديد المواد اللازمة لدراسته .

وعلـــى كل حال، فاستخدامات البحث الوثائقي كثيرة ومتنوعة، وطريقة البحث هذه مســـتخدمة أكـــثر مـــن غـــيرها في مجالات الفن والجيولوجيا والتاريخ واللغات والأدب والموســـيقى والفلســـفة والعلـــوم الإنســـانية، وفي مجالات أخرى كالجيولوجيا والكيمياء والاقتصاد والتعليم والجغرافيا والرياضيات والفيزياء وعلم النفس والاجتماع فإن استخدام طريقة البحث التاريخي يكون أقل من غيرها من الطرق ولكنها ما زالت طريقة مفيدة جداً في هذه المجالات أيضاً سواء بمفردها أو كطريقة مكملة لطرق البحث الأخرى .

9- الفـــرض فـــي البحـــث الوثائقـــي : ربمـــا يذهب البعض إلى القول بأن البحث في الوثائق والمسجلات هو بحث يهتم بالتنقيب عن الحقائق، وأن الفروض نادرة في هذا المجال، ونحن نؤكد مرة أخرى بأن أكبر نتائج البحث فائدة ودلالة تكون في التعميمات والمبادئ المستمدة من البيانات والمعلومات الحقيقية، والبحث الوثائقي من هذه الناحية قد أدى إلى تعميمات، وفروض كثيرة .

والباحثون في العلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة، يدركون ويلاحظون الفروض أو التفسيرات للأحداث التاريخية فترة معينة (خصوصاً فيما يتعلق بالتعرف على كيفية وسبب وقوع هذه الأحداث)، فدراسة التاريخ العربي مثلاً خلال القرن الأخير ربما أدت بنا إلى تفسيرات أو فروض تتعلق بارتباط الأحداث في هذا الجزء من العالم ببداية الاستعمار البريطاني الفرنسي، وبزرع الدولة الصهيونية في قلب الوطن العربي بتأييد القوتين المنتصرتين بعد الحرب العالمية الثانية (روسيا وأمريكا) واعتماد هؤلاء والصهاينة على تعميق الصراعات الداخلية في الوطن العربي سواء على المستوى القطري أو القومي، وربما أدى بنا البحث الوثائقي والدراسات التاريخية للأحداث إلى الوصول إلى تعميمات ونتائج تشير إلى الطرق والبدائل التي يمكن أن يسلكها العرب .

ونحن نلاحظ أنه يمكن رد هذه الحالة (أو وضع الفروض) إلى التخلف الحضاري (بأبعاده الثقافية والإيديولوجية والاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية وغيرها) أو تأكيد العامل الاقتصادي مثلاً أو غير ذلك من التفسيرات والفروض . ومن الواضح أن كل واحدة من هذه التفسيرات تمثل تعميمات موضوعة بحرص وعناية معتمدة على البيانات الحقيقية المستمدة من تحليل الوثائق، ولقد أشرنا إلى هذه النماذج السابقة فقط – دون الدخول في مناقشات نقدية – وذلك للدلالة على مكان الفرض في البحث الوثائقي، أي أن استخدام الأسلوب الوثائقي يتضمن أكثر من مجرد تجميع الحقائق .

10- خصائص الدليل التاريخي : لقد أشرنا فيما سبق إلى نوع الدليل المقبول في البحث، والدليل – كما هو الحال في المحاكم – يجب أن يكون متعلقاً بالموضوع وأن يكون محسوساً وأن يكون كافياً وهذه هي الاختبارات التي تطبقها على جميع الوثائق والبيانات والمعلومات التي تحتويها هذه الوثائق.

فالدليل الذي تقدمه الوثيقة متعلقاً بالمشكلة إذا كان له وزن حقيقي بالنسبة لهذه المشكلة، و إذا لم يكن لهذا الدليل علاقة بالموضوع فلا يجب تقديمه كدليل مناسب، وقد تكون البيانات والمعلومات متعلقة بالمشكلة ولكن ليس لهذه المعلومات وزن حقيقي، وبمعنى آخر يمكن إهمالها والاستغناء عنها بسهولة، وهذه البيانات والمعلومات ليست مادية محسوسة، وبالتالي فليس هناك حاجة إلى اعتبارها دليلاً مقبولاً، وأخيراً فيتبقى جانب الكفاية والأهلية وتعتبر الوثيقة دليلاً كافياً إذا ثبت أصالتها، و إذا كانت بياناتها

ومعلوماتها دقيقة ومناسبة، فالوثيقة الأصلية هي دليل طيب للشهادة ..

هذا ويستخدم الباحث الدليل الثانوي في الأحوال التالية :

1- كمعلومات خلفية عامة عن الحدث أو الشخص ... الخ .

2- بعض أنواع المعلومات التي يحتاجها الباحث وتكون غير متوفرة في مكان آخر.

3- التأكد من أن العمل الذي يقوم الباحث بفحصه ودراسته لم يقم به شخص آخر .

4- الإفادة من أخطاء الآخرين الذين سبقوا الباحث .

5- يستعين به الباحث أيضاً في وضع تفسيره بالنسبة للفرض الخاص بمشكلة البحث وبالنسبة للنتائج التي توصل إليها ...

11- ملخص البحث الوثائقي : لعل المنهج الوثائقي أو التاريخي يعتبر أقدم مناهج البحث، وهو كمنهج يتطلب تحديد مشكلة البحث وتجميع الحقائق والمعلومات المتعلقة بتلك المشكلة وتحديد مصادر هذه الحقائق الأولية والثانوية، ثم تصنيف هذه الحقائق وتحليلها وإيجاد العلاقة فيما بينها ثم عرض النتائج وتفسيرها، وما يهمنا في دراستنا للمنهج الوثائقي أنه طريقة لاختبار الفرض، بتحديد وتحليل البيانات والمعلومات من الوثائق والمسجلات ذات الأشكال المتعددة ... وهذه الأشكال تتراوح ما بين الآثار المكتوبة أو المطبوعة إلى التعليقات الشخصية المكتوبة والشفوية بالإضافة إلى الآثار والبقايا الاركيولوجية والجيولوجية، وطريقة البحث الوثائقي مستخدمة في مختلف المجالات العلمية . ولكنها مستخدمة بكثرة في التاريخ واللغات والأدب والفلسفة وغيرها من المجالات المتعلقة، ويجب على الباحث – بعد أن يحدد الوثيقة – أن يقيمها خارجياً للتأكد من أصالتها، ومن علاقتها بموضوع الدراسة، ومن ناحية قبولها كدليل .

ويمكن أن يقال – بصفة عامة – أنه يجب استخدام المصادر الأولية وحدها (إذا توفرت هذه المصادر بالطبع)، ومخاطر طريقة البحث التاريخي هي قلة البيانات والمعلومات بدرجة كبيرة فضلاً عن عدم الاختيار الصحيح للمعلومات المتعلقة بالموضوع. وقبل أن ينتهي الباحث إلى نتائج أخيرة في دراسته، يجب عليه أن يكون مقتنعاً – بما لا يقبل أي شك – باكتمال معلوماته الوثائقية، وأن يتوفر فيها شروط الدليل المقبول، وهو أن يكون متعلقاً بالموضوع وأن يكون مادياً محسوساً، وأن يكون كافياً .

ثانياً – منهج البحث التاريخي عند العرب[1] :

1ً– جمـــع المصادر : لقد نشأ علم التاريخ عند العرب المسلمين فرعاً من علم حديث، فمن الحـــري أن يـــتأثر بطريقة جمع الحديث ونقده، وأسلوب تدوينه . فالمؤرخون العرب في جمعهم "للخبر" [2]، كما في جمعهم "للحديث"، سعوا إلى المصادر الموثوقة، وإن كانت في بـــادىء الأمـــر مســـتندة علـــى الأكثر، إلى الرواية الشفوية . فالمصدر الموثوق هو إذاً الشـــخص العـــدل، الذي له علم مباشر بالواقعة المروية، كأن يكون قد عاينها مباشرة أو اشـــترك فيها، أو أخذها من مظانها الأولى : كالرواة الأول الثقات، أو من كتاب قديم، أو وثيقة مفقودة . ومن ثم كان المؤرخون ' في تقمشهم للوقائع التاريخية . وهذه أول خطوة مـــن خطوات البحث التاريخي العلمي، يجوبون مختلف البقاع، ليحصلوا على المعلومات الصحيحة، من أناس عاصروها، أو من مستندات مدونة، سمعوا بوجودها . بل إنه عرف عن الواقدي مثلاً، أنه كان لا يثبت حوادثه عن الفتوح ما لم يعاين المواقع التي جرت فيها الغـــزوات، وكـــان لا يـــتوانى يسأل أبناء الصحابة عن الأمكنة التي استشهد فيها آباؤهم ليذهب إليها.[3]

وهـــنا لا بـــد مـــن التنويه، بأن عديداً من المؤرخين العرب قد اهتم "بالمكان" في دراســـاته التاريخية اهتماماً كبيراً، أو بتعبير آخر، بالمعلومات الجغرافية، واستند في ذلك إلى معاينة مباشرة بالمكان، أو إلى مصادر جغرافية أعجمية أو عربية. وبذلك مزج أولئك المؤرخـــون بين الجغرافيا والتاريخ . وأحسن مثل على ذلك "ابن العديم" [4] في كتابه عن تاريخ حلب، وغيرها.

وعـــندما اتسعت أطر الدولة، وانتظمت دواوينها، ونضج مضمون الكتابة التاريخية في أذهان المؤرخين، اعتمدوا على الوثائق الرسمية، وأوردوها بنصوصها في مدوناتهم . "فاليعقوبـــي" [5] قد خصص فصلاً خاصاً في تاريخه لمكاتبات الرسول والخلفاء الراشدين، و "الـــبلاذري" ضـــمن أنســـاب الأشراف بعض الرسائل لشخصيات عدة منها عثمان بن

---

(1)- الصباغ، ليلى : **دراسة في منهجية البحث التاريخي** . ط8 (منشورات جامعة دمشق: 1990) . ص-ص:55-65. بتصرف .

(2) انظر ما كتبة روزنثال حول «تاريخ الخبر» المصدر السابق : ص 95 فما بعد

(3) الخطيب البغدادي .**تاريخ بغداد** . 14 ج. مصر 1349 هـ/1930 م ج 3 ص 6

(4) عمر بن أحمد العقيلي كمال الدين بن العديم . مؤرخ ومحدث (588-660 هـ/1192-1262 م) . كتابه الكبير «بغية الطلب في تاريخ حلب» وهو مخطوط. وله كذلك «زبدة الحلب في تاريخ حلب»

(5) أحمد ابن إسحاق . مؤرخ جغرافي كثير الأسفار (توفي بعد 292 هـ/905م له (تاريخ اليعقوبي) .

عفـــان[1] . وكذلـــك فعل "الطبري" [2] و"ابن الجوزي" [3] في كتابه "المنتظم" [4] و "العماد الأصـــفهاني" [5] في كتابه "البرق الشامي" [6] بل إن بعضهم كان يلاحق الوثائق الماضية ليدون تاريخه منها.[7]

إن بعـــض المؤرخيـــن اعتمد أيضاً ضمن مصادره النقوش الكتابية على الأبنية[8] كالخطيـــب الـــبغدادي، وابن الشحنة[9]، والأزرقي[10]، وكذلك النقوش على الأختام[11] . ويمكن القول أن المؤرخين العرب قد استخدموا مختلف العلوم والمعارف مصدراً لكتاباتهم التاريخية، واستناداً إلى هذا المضمون الشامل لمصادر التاريخ، قال ابن خلدون في مقدمته إن المـــؤرخ "محتاج إلى مأخذ متعددة ومعارف متنوعة" [12]، حتى العلوم الطبيعية نفسها، كمـــا فَصَّـــلَ ذلـــك فـــي الـــثقافة المطلوبة في المؤرخ[13]، كما تبين جلياً في نقده لرواية (المسعودي) عن بناء (الاسكندر المقدوني) لمدينة الإسكندرية.[14]

وقد عمل المؤرخون على بيان مظانهم في مقدمات كتبهم[15]، أو في طليعة رواياتهم لخبر، وفـــي القرون الأولى للتدوين التاريخي استخدموا "الاسناد" كما في "الحديث" : فكل واقعة يذكـــرونها، يســـندونها إلى رواتها، حتى يوصلوها برواويها الأول، الذي هو شاهد عيان، وبذلك كانوا أمناء في نقل الأخبار . بل إنهم في كل حادثة كانوا يقدمون الروايات المختلفة

---

(1) ج 5. ص 64، 221 طبع جوتين . القدس 1936

(2) انظر تـاريخ الأمم والملوك . 8 أجزاء . طبع القاهرة 1358هـ /1939 م.ج 6. ص 194 فما بعد (مراسلات المنصور ومحمد النفس الزكية) و ج8 .ص 183 فما بعد (كتاب المعتضد في لعن معاوية) .

(3) عبد الرحمن بن علي محمد الجوزي (أبو الفرج) علامة عصره (508-597 هـ/1114-1201 م) له نحو (300) مصنف. من كتبه «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» في ستة أجزاء. طبع في حيدر أباد 1357 هـ

(4) ج 6 . ص 293 (حوادث سنة 326 هـ)

(5) محمد بن محمد عماد الدين الكاتب الاصفهاني (519-597/1125-1201 م) مؤرخ وعالم بالأدب لحق بصلاح الدين الأيوبي بعد نور الدين. واستوطن العماد دمشق . له «البرق الشامي» وهو مخطوط في سبعة مجلدات .

(6) في الجزء الثالث Or Bruce 11 and Marsh 425 مخطوطة البودليان رقم (سنوات573-575) والجزء الخامس من (سنوات578و579) تصدير فرانز روزنثال، المصدر السابق . ص169 .هـ 74 .

(7) انظر علم التاريخ عند المسلمين. ص 171

(8) انظر حول الموضوع المصدر نفسه ص 167 فيما بعد

(9) محمد بن محمد بن الشحنة الصغير (804-890هـ/1402-1485م) مؤرخ وفقيه من أهل . تنقل في مناصب الدولة المملوكية . له عدة تصانيف ومن بينها «الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب» طبع في بيروت 1909

(10) محمد بن عبد الله : مؤرخ يماني الأصل من أهل مكة . له «أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار» توفي حوالي 250هـ/865 م

(11) انظر علم التاريخ عند المسلمين ص 180

(12) المقدمة . بيروت د. ت ص 9

(13) المصدر نفسه . ص 28

(14) المصدر نفسه . ص 36

(15) انظر مثلا مقدمة كتاب «شفاء الغرام» للفاسي (المتوفي 832هـ/429م) ومقدمة (خلاصة الأثر) للمحبي (المتوفي 1111هـ/1699م)

حولهـــا، ويلاحـــظ هـــذا بخاصـــة لدى الطبري . وقد يستطيل الاسناد لديهم: ففي كتاب "الأصـــنام" "لابـــن الكلبي" تتصل روايته السندية من عام 201 هـــ إلى قرب عام 500 م وكذلـــك فـــي مغـــازي الواقـــدي . وهذه «مبالغة محمودة في المحافظة على النصوص التاريخـــية الهامـــة، والكتب المعتبرة أمهات وأصولا" [1]. وعندما ترك المؤرخون العرب طريق الاسناد في ذكر المصدر، فإنهم كانوا يشيرون إليه عند الحديث عن كل ترجمة من تـــراجم الأشخاص، أو عند دراسة دول من الدول، أو يكتفون بما أثبتوه من تلك المصادر في مقدمات كتبهم – كما أشير إلى ذلك سابقاً – .

2 – الـــنقد التاريخـــي عند العرب : بيّنَ القرآن الكريم، في آيات كثيرة، ضرورة إعمال العقـــل في ما يرى الإنسان ويسمع، وأكد على مفهوم البيّنة، والحجة، والبرهان، ووجوب "التثبيـــت مـــن الخبر" . ودقق في أمر الشهادة والشهود، وكلها أمور توجه الفكر إلى النقد العقلانـــي للأمور، وتبين الصدق من الكذب، والحقيقي من المزيف . فمن قوله تعالى : "يا أيهـــا الذين آمنوا، إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا، إن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين" [2] وقوله أيضاً: "واشهدوا ذوي عدل منكم، وأقيموا الشهادة لله" [3]

ونـــبه الرســـول محمد صلى الله عليه وسلم في أحاديثه، لضرورة تبين الصدق من الكذب، أو بتعبير أدق، نقداً لما يرى ويسمع . فمن أحاديثه : "من حدث عني بحديث يرى أنـــه كـــذب فهو أحد الكاذبين" [4] و "من تعمد على كذباً فليتبوأ مقعده من النار" [5] و "كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع" [6] لأن الإنسان يسمع في العادة الصدق والكذب . فإذا حـــدث بكل ما سمع فقد كذب، لإخبار بما لم يقع فعلاً[7] ومن ثم اتجه المسلمون الأول إلى تدقـــيق مـــا يروى من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولاسيما بعدما تزايد وضع الأحاديـــث علـــى لسان النبي زوراً وبهتاناً . وهكذا أوجد علماء الحديث تدريجياً، أصولاً نقدية للتمييز بين الصحيح والموضوع من الأحاديث، ولتصنيفها بحسب قربها من الحقيقة. واتـــبع المؤرخون العرب تلك الأصول للتحقق من "صحة الخبر" أيضاً. والأسلوب النقدي

---

(1) عبد الحميد العبادي . المصدر السابق الذكر ص 44 .
(2) سورة الحجرات . الآية (6)
(3) سورة الطلاق . الآية (2)
(4) مسلم بن الحجاج القشري (المتوفى 261هـ/875م) صحيح مسلم، بشرح النووي . 18 جزءاً القاهرة . د.ت. ج1 ص 62
(5) المصدر نفسه . ص 66
(6) المصدر نفسه . ص 73
(7) المصدر نفسه . ص 75 .

الـذي سـاروا عليه، واقتدوا فيه بعلماء الحديث، كان " التجريح والتعديل " أي أنهم كانوا يـتابعون " الـرواة " الذين أسندت إليهم الأخبار، ويعملون على دراسة شخصياتهم دراسة تفصـلية مـن حيـث : تـاريخ ميلادهم، ووفاتهم، وسيرة حياتهم، ومدى تكامل صفاتهم الجسمية (من سلامة في البصر والسمع وغيرهما)، وصفاتهم العقلية (من صحة في العقل، وفطـنة، وقدرة على المحاكمة السليمة، والفهم الدقيق)، وأخلاقهم، وسلوكهم في معاملاتهم الحياتـية، ومـيولهم الفكرية، والسياسية، والدينية، ومدى تحيزهم لمذهب ديني، أو فرقة سياسـية، أو حاكم أو أمير . وكانوا يخرجون من عملية النقد تلك «تجريح» بعض الرواة، أي بذكـر عيوبه الشخصية التي تجرده من صفة العدالة (الثقة والاستقامة)، فيوجه الطعن إلـيه، كـأن يقـال : ضعيف، أو ساقط الحديث، أو لا يحتج به أو كذاب ؛ أو " بتعديل " بعضـهم الآخـر، أي بيان الصفات الشخصية للراوي، التي تثبت أنه " إنسان عدل "، أي موضع التصديق والثقة، ككونه عالماً، نقي النفس، سليم السريرة، تقياً ورعاً، ومستقيماً في أخلاقه وسلوكه فيقال عنه بأنه ثقة، أو ثبت، أو حجة إلى غير ذلك من الصفات .

ومـن الأمـثلة علـى ذلك ما قاله مسلم القشيري[1] " واعلم وفقك الله تعالى . أن الواجـب على كل أحد ، عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها مـن كـل المهتمين ألا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع" [2] .

أما " الغزالي " فقد بين شروط " العدالة " في الرواية والشهادة، فقال: " العدالة في الرواية والشـهادة، عـبارة عن استقامة السيرة في الدين . ويرجع حاصلها إلى هيئة راسخة في الـنفس، تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً حتى تحصل ثقة النفوس بصدقه، فلا ثقـة بقـول من لا يخاف الله تعالى خوفاً وازعاً عن الكذب . ثم لا خلاف في أنه تشترط العصمة من جميع المعاصي . ولا يكفي أيضاً اجتناب الكبائر بل من الصغائر ما يرد به، كسـرقة بصـلة، وتطفيف في حبة قصداً . وبالجملة، كل ما يدل على ركاكة دينه إلى حد يجـتريء على الكذب للأغراض الدنيوية . كيف وقد شرط في العدالة، التوقي عن بعض

---

(1) حافظ من أئمة المحدثين . ولد بنيسابور ورحل إلى الحجاز ومصر والشام والعراق وتوفي بنيسابور ورحل إلى الحجاز ومصر والشام والعراق وتوفي بنيسابور عام 211 هـ/875 م . أشهر كتبه «صحيح مسلم» . جمع فيه (120.00) حديث . وقد شرحه كثيرون منهم «النووي». الأعلام . ج8 . ص 117-118

(2) صحيح مسلم . المصدر السابق ج1 صلى الله عليه وسلم 100

المباحات القادحة في المروءة، نحو الأكل في الطريق . والبول في الشارع، وصحبة الأرزال والإفراط في المزاح "[1] .

وكذلك فعل " ابن صلاح " حيث قال : " أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه، على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً . ضابط لما يرويه . وتفصيله، أن يكون مسلماً بالغاً، عاقلاً . سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظاً غير مغفل . حافظاً إن حدث من حفظه . ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه . وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك، أن يكون عالماً بما يحيل المعاني .؟ والله أعلم؟ "[2].

وإن النهج النقدي السالف الذكر، أي " التجريح والتعديل "، هو ما يكون في " المنهجية العلمية للبحث التاريخي " المعاصرة، الجزء الأكبر من " النقد الباطني السلبي"، أو هو ما يسمى " بنقد المؤلف " . ولم يقتصر المؤرخون العرب والمسلمون في نقدهم على الطريقة السابقة، بل اعملوا محاكمتهم للتمييز بين صحة المعلومات وزيفها، واتخذوا " الموازنة الزمنية " بين خبرين أو " الموازنة " بعامة، سبيلاً إلى ذلك . ومن بعض الأمثلة ما أورده " السخاوي " في كتابه حيث قال: " ومن الغريب ذكر الخطيب عبد الملك بن حبيب في الرواة عن مالك مع كونه لم يرحل إلا بعد موته بنحو ثلاثين سنة إنما ولد بعده، وروي سهيل بن ذكوان أبو السندي عن عائشة وزعم أنه لقيها بواسط، وهكذا يكون الكذب. فموت عائشة كان قبل أن يخط الحجاج واسط بدهر "[3]، بل أنهم استطاعوا بذلك النمط من الموازنة والمحاكمة الزمنية التاريخية أن ينتقدوا ما يدعى بأنه " وثائق "، ويظهروا زيفها[4] .

وإن المتتبع لحديث " ابن خلدون " عن " التاريخ " في مقدمته، ونقده للمؤرخين العرب، يرى بوضوح أنه كان مدركاً لمختلف عملياته وخطواته، حيث قال : إن المؤرخ

---

(1) المستصفى من علم الأصول . مصر . جزءان ج1 ص 100

(2) اقتباس من أسد رستم : المصدر السابق . ص 107 .

(3) انظر : الإعلان بالتوبيخ: لمن ذم التاريخ . في فرانز روزنثال : المصدر السابق الذكر . ص 387، 390-391 .

(4) مثل على ذلك ما رواه السخاوي في المصدر السابق ص 293 وفيه يقول: «لما أظهر بعض اليهود كتابا وادعى انه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادة الصحابة رضي الله عنهم، وذكروا أن خط علي رضي الله عنه فيه، وحمل الكتاب في سنة سبع وأربعين وأربعمائة إلى رئيس الرؤساء أبي القاسم علي وزير القائم، عرضه على الحافظ الحجة أبي بكر الخطيب، فتأمله ثم قال هذا مزور . فقيل له : من أين لك هذا ؟ قال فيه شهادة معاوية وهو إنما أسلم من عام الفتح، وفتح خيبر كان سنة سبع، وفيه شهادة سعد بن معاذ، وهو قد مات يوم بني قريظه قبل فتح خيبر بسنتين. فاستحسن ذلك منه . واعتمده، وأمضاه، ولم يجز اليهود على ما في الكتاب لظهور تزويره» .

" محـتاج إلـى مآخذ متعددة، ومعارف متنوعة، وحسن نظر و تثبت، يفضيان بصاحبهما إلـى الحق، وينكبان به المزلات والمغالط لأن الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل ولم تحكـم أصـول العادة، وقواعد السياسة، وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني ولا قـيس الغائب منها بالشاهد، والحاضر بالذاهب، فربما لم يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق "[1]

وبذلـك يشجب «ابن خلدون» نقل المؤرخين عن بعضهم أو عن الرواة دون تدقيق أو تمحـيص، ولا سيما أن بعضاً منهم رأى أن " النقل الدقيق " أمانة من الناقل، وضماناً لسـلامة الحقـيقة[2] . ويحلـل الأسباب التي تلزم المؤرخ على النقد و التحميص بقوله : " ولمـا كـان الكـذب متطرقاً للخبر بطبيعته وله أسباب تقضيه، فمنها التشيعات للآراء والمذاهـب فـإن الـنفس إذا كانـت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه في التمحـيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه، وإذا خامرها تشيع لرأي أو نحله قبلت ما يوافقهـا من الأخبار لأول وهلة، وكان ذلك الميل والتشييع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحص فتقع في قبول الكذب ونقله . ومن الأسباب المقتضية للكذب في الأخبار أيضـاً، الـثقة بالناقلين، وتمحيص ذلك يرجع إلى التعديل والتجريح . ومنها الذهول عن المقاصـد . فكثير من الناقلين لا يعرف القصد بما عاين أو سمع، وينقل الخبر على ما في ظنه وتخمينه فيقع في الكذب . ومنها توهم الصدق وهو كثير . وإنما يجيء في الأكثر من جهـة الـثقة بالناقليـن . ومنها الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع، لأجل ما يداخلها من التلبـيس والتصـنع، فيـنقلها المخبر كما رأها، وهي بالتصنع على غير الحق في نفسه . ومـنها تقـرب الـناس فـي الأكثر لأصحاب التجلة والمراتب، بالثناء والمدح، وتحسين الأحـوال، وإشـاعة الذكر، فستفيض الأخبار بها على غير حقيقة . فالنفوس مولعة بحب الثـناء، والناس متطلعون إلى الدنيا، وأسبابها، من جاه أو ثروة وليسوا في الأكثر براغبين فـي الفضائل ولا متنافسين في أهلها . ومن الأسباب المقتضية له أيضاً، وهي سابقة على

---

(1) المقدمة . ص 9 .

(2) لقد ذكر الطبري في مقدمة كتابه ج 1 . ص . ما يلي: «في كتابنا هذا كان اعتمادي في كل ما أحضرت ذكره فيه مما شرطت إني راسمة فيه إنما هو على ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه . والآثار التي أنا مسندها إلى رواتها فيه دون ما أدرك بحجج العقول، واستنبط بفكر النفوس إلا اليسير القليل منه... فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضيين مما يستنكره قارئه أو يستشنعه سامعه من أجل أن لم يعرف له وجاها في الصحة ولا معنى في الحقيقة فليعلم إنه لم يؤت في ذلك من قبلنا وإنما من قبل بعض ناقليه إلينا وأنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أدي إلينا»

جميع ما تقدم، الجهل بطبائع الأحوال في العمران،فإن كل حادث من الحوادث ذاتاً كان أو فعـلاً لا بـد له من طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله، فإذا كان السامع عارفـاً بطـبائع الحوادث، والأحوال في الوجود ومقتضياتها، أعانه ذلك تمحيص الخبر، علـى تمييز الصدق من الكذب، وهذا أبلغ في التمحيص من كل وجه يعرض، وكثيراً ما يعرض للسامعين قبول الأخبار المستحيلة، وينقلونها وتؤثر عنهم "[1].

وقد ميز " ابن خلدون " في عملية النقد التاريخي وقواعدها بين نوعين من الأخبار: الأخـبار الشرعية، التي هي من صميم التشريع الإسلامي، والطريق إلى معرفة الصحيح فـيها مـن الموضوع، استخدم " التعديل والتجريح "، لأن معظمها تكاليف إنشائية أوجب الشـارع العمل بها، حتى حصل الظن بصدقها، وسبيل صحة الظن، الثقة بالرواة، بالعدالة والضبط "[2]

أمـا النوع الثاني من الأخبار، فهو الأخبار عن الواقعات، فيها " لا يرجع (للتمييز بين الحق والباطل)، إلى تعديل الرواة، حتى يعلم أن ذلك الخبر في نفسه، ممكن أو ممتنع. وأمـا إذا كان مستحيلاً . فلا فائدة للنظر في «التعديل والتجريح " . ولقد عد أهل النظر، مـن المطاعـن في الخبر، استحالة مدلول-اللفظ وتأويله، بما لا يقبله العقل، فالأخبار عن الواقعـات لا بـد في صدقها وصحتها من اعتبار " المطابقة "، فلذلك وجب أن ينظر في إمكان وقوعه، وصار فيها ذلك أهم من التعديل، ومقدماً عليه، إذ فائدة الإنشاء مقتبسة منه فقـط، وفائدة الخبر منه، ومن الخارج، بالمطابقة . وإذا كان ذلك فالقانون في تمييز الحق مـن الـباطل في الأخبار، بالإمكان والاستحالة، أن ننظر في الاجتماع البشري، الذي هو العمـران، ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته، وبمقتضى طبعه، وما يكون عارضاً لا يعتد بـه، ومـا لا يمكـن أن يعرض له . وإذا فعلنا ذلك، كان ذلك قانوناً في تمييز الحق من الباطل في الأخبار، والصدق من الكذب، بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه .

وحينـئذ، فـإذا سـمعنا عن شيء من الأحوال الواقعة في العمران، عملاً ما نحكم بقبولـه، ممـا نحكم بتزييفه، وكان ذلك لنا معياراً صحيحاً، يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب، فيما ينقلونه "[3] . و" قانون المطابقة " الذي قال به " ابن خلدون " هو

(1) المقدمة . ص 35-36
(2) المصدر نفسه . ص 37.
(3) المصدر نفسه . ص 37-38.

فـــي واقعـــه . قـــياس مدى مطابقة " الخبر المطابقة " الذي قال به " ابن خلدون " هو في واقعـــه. قياس مدى مطابقة " الخبر المنقول " لقواعد العمران البشري (الاجتماع البشري) وأحواله في الماضي، والحاضر، على السواء .

ولـــذا فإنه ألح على أن " صاحب هذا الفن (أي التاريخ) " " يحتاج إلى العلم بقواعد السياســـة وطبائع الموجودات، واختلاف الأمم، والبقاع، والإعصار، في السير، والأخلاق، والعوائـــد، والنحل، والمذاهب، وسائر الأحوال، والاحاطة بالحاضر من ذلك، ومماثله ما بيـــنه وبيـــن الغائب من الوفاق، وتعليل المتفق منها والمختلف، والقيام على أصول الدول والملـــل، ومـــبادىء ظهورهـــا، وأسباب حدوثها، ودواعي كونها، وأحوال القائمين بها، وأخـــبارهم حـــتى يكون مستوعباً لأسباب كل خبره، وحينئذ يعرض خبر المنقول على ما عـــنده مـــن القواعد والأصول، فإن وافقها، وجرى على مقتضاها كان صحيحاً، وإلا زَيَّفَهُ واستغنى عنه "[1]

وقـــد نـــبه ابن خلدون المؤرخ إلى حقيقة هامة، وهي ضرورة عدم " الذهول عن تبديل الأحوال في الأجيال بتبديل الإعصار ومرور الأيام "[2]، عند القيام بعملية المطابقة أي عدم إغفال مفهوم التطور . " فربما يسمع السامع كثيراً من أخبار الماضيين ولا يتفطن لما وقع من تغير الأحوال وانقلابها، فيجريها لأول وهلة على ما عرف، ويقيسها بما شهد، وقد يكون الرفق بينهما كثيراً، فيقع في مهواة من اللغط.[3]

وبذلـــك رسم " ابن خلدون " للمؤرخ طريقاً واضحاً في عملية نقد الخبر أو الواقعة. وهـــذا القانون الذي توصل إليه هو الذي دفعه في الحقيقة للبحث في " العمران البشري " وطبيعته وأحواله كي يصل إلى كنه الأمور فيه، فيكون قياسه للأخبار، وقياس زملائه لها، بقانون مطابقة سليمة وصحيحاً وهذا البحث الشامل في الاجتماع البشري أدخله في شعاب جمـــيع المعـــارف سليماً وصحيحاً . وهذا البحث الشامل في الاجتماع البشري أدخله في شـــعاب المعارف في عصره ودفعه إلى استيعاب كل التاريخ العالمي، وأوصله إلى قوانين في التطور الاجتماعي والحضاري، وعلى فلسفة لذلك التاريخ . وقد جعل هذا البحث في كـــتابه الأول . مـــن تاريخ " العبر وديوان المبتدأ والخبر " . والذي نطلق عليه نحن اليوم

---

(1) المصدر نفسه . ص 28.
(2) المصدر نفسه . الصفحة ذاتها .
(3) المصدر نفسه ص 29 .

اصـــطلاحاً، اسم " مقدمة ابن خلدون " . ورأي هذا المؤرخ الكبير، وبحق " أن الكلام في هـــذا الغرض مستحدث الصنعة، غريب النزعة، غزير الفائدة "[1] وهو بالإضافة إلى كل ذلك، مجمل لما يجب أن تكون عليه معرفة المؤرخ وثقافته، ونبراس يهتدى بما حواه .

(1) المصدر نفسه ص 38 .

obeikandl.com